العامة للأمم المتحدة نيابة عن دول السوق المشتركة ككل يوم ٢٦ أيلول (سبتمبر) .

وقالت صحيفة « الغارديان » البريطانية (٩/١٢) ان وزراء الخارجية الأوروبيين قرروا الاحتفاظ بسرية المدى الذي وصلت اليه دولهم في التحرك نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وان هذه السرية موجهة الى الحكومة الاسرائيلية اكثر من غيرها . واضافت أن حكومتي هولندا والمانيا الغربية ابديتا تخوفا من ان الاعلان عن الاعتراف بالمنظمة في الوقت الحاضر من شانه أن يزيد سوءا علاقاتهما مع اسرائيل التي اصبحت مشحونة بالخلافات فعلا .

في الوقت نفسه صرح وزير الدولة البريطاني دوغلاس هيرد ـ الذي ناب عن وزير الخارجية اوردكارنغتون في هذا الاجتماع ـ بانه تم احراز تقدم نحو موقف مشترك بين الدول الأوروبية التسع بشأن الشرق الأوسط .

وصرح وزير أوروبي لم يشأ أن يذكر اسمه في هذا الصدد،ان وزراء الخارجية رأوا عدم اذاعة تفصيلات قرارهم بشأن المسألة الفلسطينية تجنبا للاثارة الصحافية . ولكن الاعتقاد كان سائدا في نهاية الاجتماع بين دبلوماسيي السوق الأوروبية المشتركة ، بانه عندما يلقي أوكيندي رئيس اللجنة التنفيذية للسوق خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فانه « لن يترك مجالا لأي شك في ان المجموعة الأوروبية تعتقد بانه يتعين على اسرائيل الآن ان تكون مستعدة للتحدث الى منظمة التحرير الفلسطينية عن تسوية فلسطينية (الغارديان ٩/١٢) .

كما توفرت مؤشرات (وفقا لما نشرته الغارديان) تدل على ان الدول الأوروبية التسع تتوقع هجوما دبلوماسيا واسعا ، وفي اللحظة الأخيرة تشنه اسرائيل لعرقلة اي شيء ينطوي على اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية في خطاب اوكيندي الى الأمم المتحدة (...) .

وليس خافيا أن هذه الهجمة الدبلوماسية الاسرائيلية التي تتوقعها دول السوق المشتركة للتاثير على موقفها من منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن أزمة الشرق الأوسط بشكل عام ، من شأنها ان تعمق نفور الدول الأوروبية من سلوك اسرائيل على الساحة الدولية ، وخاصة ازاء « حلفائها التقليديين » .

وقد كانت الأزمة التي وقعت أثناء زيارة موشي دايان وزير الخارجية الاسرائيلي لبون (٩ ـ٩/١١) مثالا على شعور الدول الأوروبية بأن اسرائيل تدفع الأمور في عكس الاتجاه الذي يفترض ان تعمل له في علاقاتها مع دول أوروبا الغربية ، اذ اجمع الاعلام الغربي في نهاية تلك الزيارة على انها دفعت العلاقات الالمانية ـ الاسرائيلية نحو الأسوأ . وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها عندما اعلنت وزارة الخارجية الالمانية الغربية رفضها الانتقادات التي وجهها دايان أثناء مؤتمر صحفي عقده في بون (٩/١١) الى مطالبة المانيا الغربية بحق تقرير المصير للفلسطينيين . وقد القى دايان باللوم في هذا المؤتمر الصحفي على هانز ديتريش غينشر وزير الخارجية الالماني الغربي معملا اياه مسؤولية « تدهور العلاقات » بسبب استخدام عبارة « حق تقرير المصير » . ووصف هذا بانه تجاوز للموقف الذي سبق ان اعلنته السوق الأوروبية المشتركة في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ .

وقد عمدت دوائر الخارجية الالمانية ، في الليلة نفسها ، الى الاعلان عن أن حكومة بون تعتبر حق تقرير المصير نصرا بالغ الأهمية في السياسة الالمانية . ذلك انه اذا كانت عملية اعادة توحيد المانيا لا يمكن أن تتم الا على أساس مبدأ حق تقرير المصير ، فانه لا يمكن انكار هذا الحق على أي شعب اخر

وهكذا يمكن القول بانه اذا كانت سياسة « كامب ديفيد » الأميركية قد أثارت مخاوف أوروبا الغربية من ردود الفعل الفلسطينية العربية ضدها ، وبالتالي دفعت أوروبا الغربية باتجاه سياسة اكثر استقلالية تجاه قضية الشعب الفلسطيني ومسألة الشرق الأوسط برمتها .. فان سياسة اسرائيل تسهم في دفع أوروبا الغربية أكثر في اتجاه مواقف مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، باصرارها على التعامل مع المواقف الراهنة ، بتجاهل كامل لمصالح الدول الأخرى .. بما فيها مصالح دول مكن اسهامها في بناء اسرائيل نفسها وحتى في بقائها حتى الآن حيث هي .

والسؤال الآن ليس هل تعترف أوروبا الغربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، انما متى تعترف . لا بل أن السؤال : الى متى تستطيع الولايات المتحدة أن تتخلف عن أوروبا الغربية في تشكيل سياسة واقعية لها تجاه القضية الفلسطينية ؟